تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على التجارة الخارجية للجزائر
في ظل تذبذب أسعار البترول خلال الفترة 2004_2014

د/ عزيزة بن سمينة[1] **أ/ ليندة رزقي[2]**
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة – بسكرة / الجزائر-

الملخّص:
يمثل سعر الصرف أحد أهم المتغيرات المؤثرة على التجارة الخارجية لمختلف الدول، فالتحولات الاقتصادية الدولية وضعت العديد من الدول خاصة النامية منها أمام تحديات تفرض عليها مراجعة سياستها المالية والنقدية وتكييفها مع مختلف التقلبات الحاصلة على الساحة الدولية حماية لاقتصادها من المنافسة وسيطرة الدول المتقدمة.
إن الهدف من هذا البحث هو تبيين أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، فتسوية المبادلات التجارية للدولة تتم باليورو والدولار (تسديد مدفوعتها واستلام مقبوضاتها)، لذا فإن سعر الصرف بينهما يؤثر على التجارة الخارجية في الجزائر لذلك تم التطرق إلى دراسة أثر تقلب سعر صرف الدولار مقابل اليورو على صادرات الجزائر وارداتها ومن ثم الآثار على الميزان التجاري وهذا في ظل تذبذب أسعار البترول.

Abstract:

The exchange rate represents one of the most important variable affecting the foreign trade in different nations, the international economic change put a lot of countries especially the developing ones in front of a lot of challenges forcing them to review their fiscal and monetary policies and to adapt these policies to the various fluctuations occurring in the international area, protecting their economy from competition and control of developped countries.

The purpose of this research is to identify the impact of the exchange rate on the Algerian foreign trade, and since Algeria uses both «euro» and «dollar» in settlements of its trade, the exchange rate between them affect its external (foreign) trade, that's why it was adressed to study the impact of «dollar» volatility as an exchange rate against the «euro» on Algerian exports and imports and also on trade balance, this is in light of the fluctuation of oil prices.

المقدمة

عرف قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تذبذبات قوية ومستمرة خلال العقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية كعدم استقرار أسعار المحروقات، التي تعتبر العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، كذلك تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الدولية و تأثير التضخم والأزمات الخارجية عبر السلع المستوردة. أما العوامل الداخلية كفشل أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال هذه الفترة شجعت على تراجع الإنتاج و منه زيادة الواردات.

ولأن للعملة آثار بالغة على الاقتصاد حين يعتمد على عملة أو بعض العملات القوية التي تقوم بها الاستثمارات وتدار بها الديون وتفوتر بها المبادلات التجارية، ونتيجة للحضور القوي للدولار واليورو في أغلب معاملات التجارة الخارجية الجزائرية، وتواصل تسعير البترول بالدولار، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية توضيح الآثار المترتبة على تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية للجزائر، سنعتمد على الميزان التجاري لأنه يمثل أهم المتغيرات في تجارة الجزائر الخارجية. إذا فما

[1] **أستاذ محاضر "أ"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة – الجزائر –
[2] **أستاذة باحثة "طالبة دكتوراه"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة – الجزائر

هي درجة تأثير تقلبات سعر صرف الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول؟

سنجيب على هذا التساؤل من خلال المحورين التاليين:

أولا: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000_2014

ثانيا: تأثير تقلبات سعر صرف الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2004-2013

أولا. تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000_2014:

سجل الميزان التجاري للجزائر فوائض متفاوتة منذ بداية الألفية الثالثة وهذا راجع للعديد من الأسباب لعل أهمها تقلبات أسعار البترول، فمن خلال الجدول الموالي نوضح بعض الأرقام لقيمة صادرات الجزائر الكلية ونسبة تغطيتها للواردات وكذلك الميزان التجاري منذ بداية الألفية الثالثة:

الجدول رقم: (01)

قيمة صادرات الجزائر الكلية ونسبة تغطيتها للواردات، الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014) **الوحدة**: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات للواردات%	رصيد الميزان التجاري
2000	22 031	9 173	240.17	12 858
2001	19 132	9 940	192.47	9 192
2002	18 825	12 009	156.75	6 816
2003	24 612	13 534	181.85	11 078
2004	32 083	18 308	175.24	13 775
2005	46 001	20 357	225.97	25 644
2006	54 613	21 456	254.61	33 157
2007	60 163	27 631	217.73	32 532
2008	79 298	39 479	200.86	39 819
2009	45 194	39 294	115.01	5 900
2010	57 053	40 473	140.96	16 580
2011	73 489	47 247	155.54	26 242
2012	71 866	50 376	142.66	21 490
2013	64 974	55 028	118	9 946
***2014**	62 956	58 330	108	4 626
***بيانات مؤقتة**				

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: موقع وزارة التجارة

www.mincommerce.gov.dz/Statistiques du Commerce Extérieur pour l'année 2013

وموقع المديرية العامة للجماركwww.douane.gov.dz

Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie de l'année de 2014

Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013

من خلال الجدول نجد أن هناك فوائض متفاوتة للميزان التجاري من عام إلى آخر، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول (شكل رقم 2)، حيث نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري بعد سنة 2005 تجاوز 25 مليار دولار، ليصل سنة 2008 إلى أكثر من 39 مليار دولار (جدول رقم 1)، حيث كانت أسعار البترول في حدود 100 دولار للبرميل بالنسبة لبترول صحراء الجزائر (جدول رقم 2)، كما تراجع فائض الميزان التجاري في 2009 نتيجة انخفاض أسعار البترول حيث قاربت 60 دولار للبرميل (جدول رقم 2)، وهذا بسبب تأثر الأسواق العالمية بالأزمة المالية العالمية وتراجع معدلات النمو في الكثير من دول العالم، ليعاود فائض الميزان التجاري الجزائري الارتفاع تدريجيا بعد ذلك ليصل إلى حوالي 26 مليار دولار و 21 مليار دولار سنتي 2011 و2012 على التوالي ، ويفسر دائما هذا التحسن في التجارة الخارجية بارتفاع قيمة الصادرات (المحروقات) إذ وصلت أسعار النفط الجزائري إلى أكثر من 113 دولار و111 دولار للبرميل لسنتي 2011 و2012 على التوالي. ليتراجع فائض الميزان التجاري للجزائر فيما بعد وذلك بسبب عودة الاضطرابات لسوق النفط من جديد وتراجع النمو بمنطقة اليورو وباقي الاقتصاديات المتقدمة.

تبقى الصادرات الجزائرية تفتقر للتكامل مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمات ولتقلبات أسعار البترول العالمية، والشكل (1) و(2) يبينان تطور الميزان التجاري للجزائر في الفترة (2000-2014) وكيف أثرت تقلبات أسعار البترول على فوائضه من سنة إلى أخرى.

الشكل رقم: (1)

تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000_2014

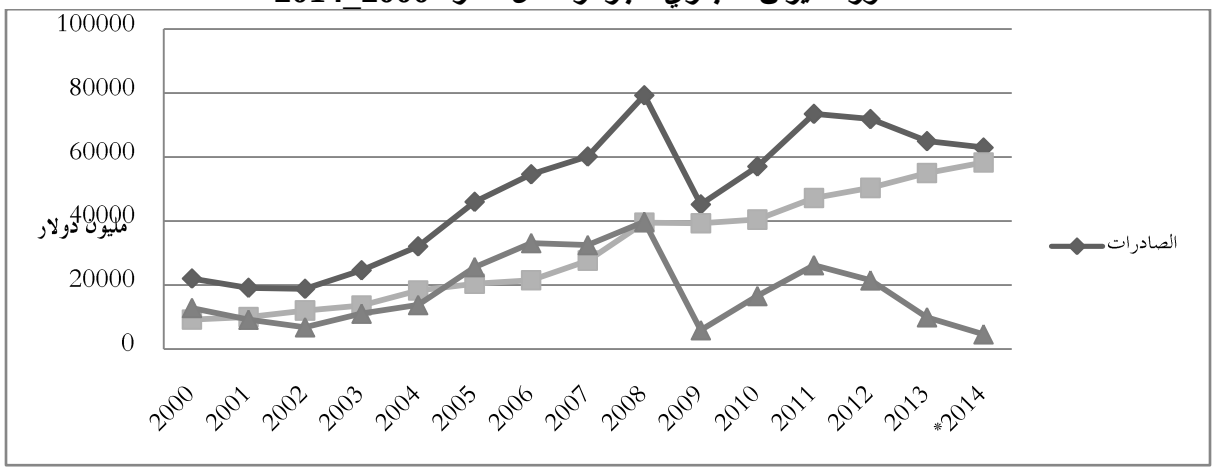

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz

الشكل رقم: (2)

تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2004_2014

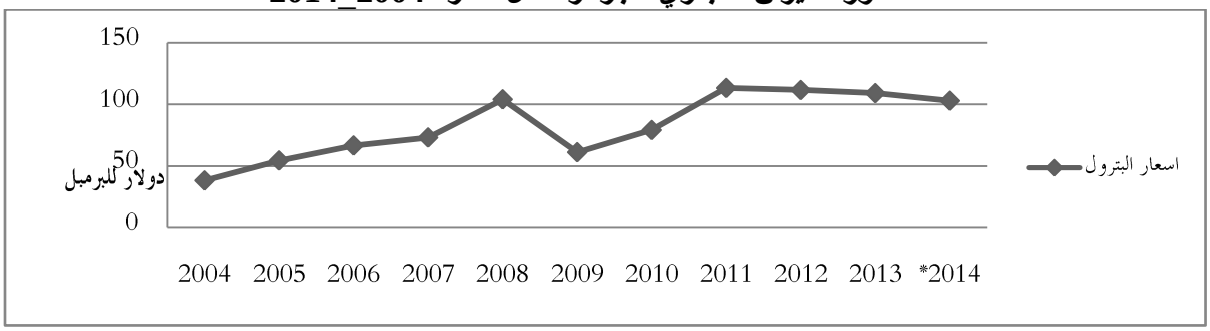

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مجموعة التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC:
http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm

من خلال الشكل رقم (1) و(2) نجد أن رصيد الميزان التجاري للجزائر مرتبط بالدرجة الأولى بقيمة الصادرات المعتمدة أساسا على صادرات المحروقات، فالفترات التي تنخفض فيها أسعار البترول تنخفض قيمة الصادرات الجزائرية ومن ثم رصيد الميزان التجاري ويبدو ذلك جليا في سنة 2009 عند انخفاض أسعار البترول إلى حوالي 60 دولار للبرميل (جدول رقم 2) أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات ومن ثم انخفاض رصيد الميزان التجاري من 819 39 مليون دولار سنة 2008 إلى 900 5 مليار دولار سنة 2009 (جدول رقم 1). لكن هل يعتبر سعر البترول وحده المؤثر على رصيد الميزان التجاري الجزائري أم أن لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية القوية دور في ذلك وأيضا ما أهمية سعر صرف الدولار في معاملات التجارة الخارجية الجزائرية، نحاول توضيح ذلك من خلال العنصر الموالي.

ثانيا: تأثير تقلبات سعر صرف الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2004-2013

لازالت عوائد صادرات البترول للخارج تُحصّل بالدولار وهي عوائد تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول العربية النفطية، ونظرا لتذبذب أسعار صرف الدولار علينا توضيح أثر ذلك على التجارة الخارجية لهذه الدول والجزائر بشكل خاص.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر، إذ ما يزال يستحوذ على أكثر من 50% من الواردات الجزائرية، كما أن معظم مداخيل الجزائر أي صادراتها متأتية من المحروقات والتي شكلت أكثر من 97% من إجمالي الصادرات في السنوات الأخيرة، إذ تعتبر هذه النسبة شبه ثابتة، فإذا كان تقييم وتسعير المحروقات يتم بالدولار، فهذا يعني أن أكثر من 97% من مداخيل الدولة تتم بالدولار، وبالمقابل فإن ما يفوق 50% من المبادلات تتم باليورو، وبالتالي فإن تقلبات سعر صرف الدولار مقابل اليورو لها آثار مباشرة على التجارة الخارجية الجزائرية (أخذنا العملة الأوروبية الموحدة لأن أغلب الواردات الجزائرية تأتي من منطقة اليورو) ولتوضيح ذلك لابد من توضيح الأثر على الميزان التجاري.

ندرج الجدول التالي الذي يبين قيمة الصادرات الجزائرية وأسعار البترول كذلك سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو وكذلك سعر صرف اليورو مقابل الدولار كما يلي خلال الفترة 2004- 2013:

جدول رقم: (2)

تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول خلال الفترة 2004-2013

السنوات	الصادرات	الواردات	أسعار البترول (صحراء الجزائر)	سعر صرف USD/DZD	سعر صرف EUR/DZD	سعر صرف EUR/USD
2004	32 083	18 308	38.24	72.0659	89.6423	1.3633
2005	46 001	20 357	54.45	73.3627	91.3014	1.2429
2006	54 613	21 456	66.62	72.6464	91.2447	1.2563
2007	60 163	27 631	73.11	69.3656	94.9973	1.3711
2008	79 298	39 479	104.07	64.5684	94.8622	1.4726
2009	45 194	39 294	61.17	72.6460	101.2990	1.3935
2010	57 053	40 473	79.17	74.4041	99.1927	1.3261
2011	73 489	47 247	113.30	72.8537	102.2154	1.3931
2012	71 866	50 376	111.62	77.5519	102.1627	1.2859
2013	64 974	55 028	109.10	79.3809	105.4374	1.3281

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: **تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط من الموقع:**

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm

التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري http://www.bank-of-algeria.dz/

بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

انخفضت قيمة الدولار بشكل كبير مقارنة باليورو سنة 2008 و2009 ليصل سعر صرف الدولار إلى 1.4726 و1.3935 دولار لكل واحد يورو، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشارها في العديد من الدول المتقدمة بحكم عولمة الأسواق، فساهم ذلك في تراجع النمو واستمرار حالة عدم اليقين ما أدى إلى تراجع الطلب على النفط فانخفاض الأسعار بعد ذلك حيث وصلت أسعار النفط الجزائري إلى قرابة 61 دولار و79 دولار للبرميل لسنتي 2009 و2010 على التوالي. حيث كان من المنتظر زيادة الطلب على النفط بسبب انخفاض قيمة الدولار لكن حدث العكس لتراجع النمو كما سادت حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية خلال الأزمة وبعدها.

بعد بداية تعافي الاقتصاد الأمريكي ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بسنتي 2008 و2009 حيث وصل سعر الصرف إلى 1.3261 دولار لواحد يورو سنة 2010، لتبقى العملة الأمريكية في تقلب مستمر بعد ذلك، في المقابل ارتفعت أسعار البترول لتعود إلى الانهيار مؤخرا، ويتبين من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم(2) أن قيمة الصادرات الجزائرية مرتبطة أساسا بسعر برميل النفط، لكن لا يجب أن نهمل دور أسعار الصرف في تقييم القوة الشرائية للصادرات الجزائرية.

بما أن أغلب الواردات الجزائرية متأتية من الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر بلا منازع، هذا معناه أن الجزائر تقوم بتسوية أغلب وارداتها باليورو، فإذا انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو فهذا يعني أن الجزائر سوف تدفع دولارات أكثر للحصول على سلعة أوروبية، وكما سبق أن ذكرنا 97% من مداخيل الجزائر مقومة بالدولار لذا فإن هذه المداخيل ستنخفض قوتها الشرائية لانخفاض سعر صرف الدولار.

وكمثال على ذلك إذا كان 1 يورو = 2 دولار وأن سعر برميل النفط الجزائري 100 دولار أي 50 يورو للبرميل، فإذا افترضنا أننا بحاجة إلى شراء جهاز كمبيوتر محمول من فرنسا وكان ثمنه 500 يورو فإننا بحاجة إلى تصدير 10 براميل نفط أي 1000 دولار لشراء الجهاز (100 دولار للبرميل × 10 براميل)، فإذا انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة لليـــورو وأصبح مثلا 1 يورو = 3 دولار مع افتراض بقاء سعر البترول ثابتا أي 100 دولار للبرميل فإننا نحتاج إلى 1500 دولار (500 يورو × 3) بسعر الصرف الجديد لشراء الجهاز (أي للحصول على 500 يورو لشراء الجهاز يلزمنا 1500 دولار)، وهذا المبلغ يحتاج إلى تصدير 15 برميل نفط، إذن في هذه الحالة نلاحظ انخفاض القوة الشرائية لصادرات النفط نتيجة لتراجع قيمة الدولار ففي الحالة الأولى شراء الجهاز كان يحتاج إلى تصدير 10 براميل نفط بينما عند انخفاض سعر الصرف أصبحنا بحاجة إلى تصدير 15 برميل نفط لشراء السلعة نفسها التي لم يتغير ثمنها.

فالدول النفطية والجزائر بشكل خاص ليس بإمكانها التحكم في سعر البترول لتعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض القوة الشرائية للدولار فأسعار البترول مربوطة بالعديد من العوامل، كما أن الجزائر مجبرة على عدم وقف وارداتها من الاتحاد الأوروبي حفاظا على نوعية السلع المستوردة، وبالتالي ستعاني من تضخم مستورد بسبب غلاء السلع المستوردة الذي يتحمله المواطن الجزائري، كما يؤثر ذلك على رصيد الميزان التجاري لارتفاع قيمة الواردات مقارنة بالصادرات البترولية، لكن ما العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدولار بأسعار البترول؟

عند انخفاض قيمة الدولار بالنسبة إلى العملات الأجنبية الأخرى فإن سعر البترول يصبح أقل كلفة بالعملات الأخرى، أي أن الدول التي تتمتع عملتها بسعر صرف أعلى من الدولار سوف تحتاج إلى كمية أقل من الدولارات لتسديد قيمة وارداتها من البترول، كذلك الاتجاه نحو الاستثمار في هذا المجال وهذا يسهم في زيادة الطلب على النفط من قبل الدول المستوردة لانخفاض أسعاره، وكما نعلم أن زيادة الطلب تؤدي إلى رفع الأسعار من جديد هذا في المدى القريب.

أما في المدى الطويل فإن انخفاض قيمة الدولار سوف يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لصادرات الدول النفطية كما رأينا في المثال السابق بالنسبة للجزائر، انخفاض هذه العائدات سوف تؤدي بشكل آلي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية وتراجع النمو بالنسبة للدول النفطية المصدرة طبعا، ومن ثم تراجع الإنتاج وبالتالي انخفاض العرض مقارنة بالطلب ومنه عودة أسعار النفط للارتفاع (حسب قانون العرض والطلب)، نفس الشيء يحدث مع الشركات العاملة في مجال الطاقة (شركات النفط العالمية) فهي تتسلم عوائدها بالدولار بينما تدفع أجور عمالها وصيانة تجهيزاتها وتوسيع

استثماراتها بعملات أجنبية، وعند انخفاض قيمة الدولار بالنسبة لهذه العملات تزيد تكاليفها فتضطر إلى تقليص نشاطها تجنبا لتكاليف إضافية وهذا بدوره يكون سببا لانخفاض العرض مقارنة بالطلب وبالتالي ارتفاع أسعار النفط.

انخفاض سعر صرف الدولار يكون ايجابيا في المدى القريب بالنسبة للدول الغير نفطية ويعوض ارتفاع أسعار البترول وبالتالي استمرار الطلب عليه، في الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار يزيد من التنافسية السعرية لصادرات البلد في المقابل يرفع سعر البترول من جديد مما يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للدولة وزيادة قيمة وارداتها وضعف عملتها في الخارج، مما يضطرها إلى محاولة تحسين وضع اقتصادها برفع سعر صرف الدولار فيرتفع سعر البترول ومن ثم انخفاض الطلب فتخفيض سعر البترول وهكذا العلاقة إرتباطية عكسية قوية بين تقلبات سعر صرف الدولار وأسعار البترول، لكن نستثني هنا حدوث الأزمات المالية ودرجة الاستقرار السياسي في الدول النفطية وما حدث من ثورات في السنوات الأخيرة.

خلاصة

يعتبر الميزان التجاري المرآة العاكسة للتعاملات التجارية الدولية مع الخارج، إذ يمثل أهم المحددات الاقتصادية، والملاحظ افتقار الصادرات الجزائرية للتكامل، مما يجعل اقتصاد الدولة عرضة للأزمات الاقتصادية بدرجة كبيرة. خاصة وأن صادرات الجزائر مقومة بالدولار وواردتها تتم باليورو مما يجعل سياسة سعر الصرف في الجزائر لا تؤثر كثيرا على التبادلات التجارية مع العالم الخارجي، ما جعلنا نركز الدراسة على تغير سعر صرف الدولار مقابل اليورو على هذه التبادلات بدلا من تقلب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى، فالارتباط بالدولار يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد في حالة انخفاضه مقابل اليورو خاصة أن معظم الواردات تأتي من مناطق غير دولارية (تقريبا من منطقة اليورو) الأمر الذي سوف يعمق من أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة، هذا عدا عن تدهور القوة الشرائية وفقدان مزيد من قيمة الاستثمارات والاحتياطات بالإضافة إلى تدهور الإيرادات النفطية المسعرة بالدولار خاصة و أن عائدات الجزائر متأتية من صادرات البترول.

إن ما يجعل سعر الصرف يؤثر في التجارة الخارجية خاصة بالنسبة للدول النامية هو استخدامها لعملات قوية في تسوية مدفوعاتها والتعرض لتقلبات في سعر صرفها إما نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب أو تدخل السلطات النقدية في ذلك، في الجزائر نجد أن المشكل القائم هو أن سياسة سعر الصرف المعتمدة في الجزائر لم تسهم في إعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري، ذلك لأن معظم مداخيل الجزائر مقومة بالدولار وأكثر وارداتها متأتية من الاتحاد الأوروبي؛ أي أنها مقومة باليورو، ما يجعل الدينار الجزائري يختفي في معاملات التجارة الخارجية الجزائرية، الأمر الذي يكسب سعر صرف الدولار مقابل الأورو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري حيث أن:

- ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار يرفع تكاليف السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤثر سلبا على الميزان التجاري، ذلك بارتفاع أسعار السلع المستوردة (تضخم مستورد) مما يسبب خسائر كبيرة.
- انخفاض قيمة الدولار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لمداخيل الجزائر المتأتية معظمها من صادرات البترول.
- بما أن الجزائر تعتمد في صادراتها اعتماد شبه كلي على البترول فإن الصادرات تتأثر بتقلبات سعر صرف الدولار كذلك التغير في سعر البترول هو المتحكم الأول والأساسي في كل من الصادرات والميزان التجاري.

وحتى يبنى اقتصاد متطور لا بد من وجود إصلاحات نشطة وفعالة تمكن من تقليص أخطار التقلبات في أسعار الصرف على الاقتصاد الجزائري، والتوازن الخارجي والداخلي، من أجل ذلك تم تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، ولن يتأتى ذلك إلا باللجوء إلى تفعيل القطاعات خارج المحروقات (الزراعة، الصناعة، السياحة. ..)، وذلك باستغلال الموارد المتاحة استغلالا عقلانيا من شأنه أن يجعل هذه القطاعات فعالة.
- ترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وفعالية ومرونة، من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية.
- دعم قطاع السياحة الذي من شأنه أن يحقق مداخيل كبيرة للدولة، خاصة وأن الجزائر تملك مقومات هائلة في مجال السياحة، إلا أنها ليست مستغلة.
- تشجيع الاستثمارات والمبادلات التجارية مع الدول الآسيوية.

الإحالات والمراجع

(01) إحصائيات وزارة التجارة: www.mincommerce.gov.dz/
Statistiques du Commerce Extérieur pour l'année 2013

(02) التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط:
http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm

(03) التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري: http://www.bank-of-algeria.dz/

(04) بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz
Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie de l'année de 2014
Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013